القضايا والمشاكل المتصلة بظاهرة الأطفال المُتخلى عنهم في الدراسات الأجنبية

د. عبد السلام وايل السليمان
أستاذ مساعد، قسم الدراسات الاجتماعية
كلية الآداب، جامعة الملك سعود

مقدمة:

تاريخيا وعلى مدى مسيرة البشرية، كان هناك أطفال عاشوا خارج أسرهم البيولوجية. وتضم هذه الفئة الأطفال اللقطاء والأيتام الذين لا عائل أسري لهم وأولئك الذين تخلت عنهم أسرهم إما بدافع الخوف من الفضيحة، بالنسبة للأطفال المُنجبين خارج الزواج في المجتمعات التي تزدري العلاقات الجنسية خارج الزواج وتجرّمها، أو بدافع الفقر والعجز عن الإنفاق على الأبناء. ويُطلق على هذه الطائفة الواسعة مسمّى "الأطفال المتُخلى عنهم"، Abandoned Children. وبرغم قدم هذه الظاهرة إلا أن البحوث التي اهتمت بها من حيث الحجم والتأثير والمعالجة والأسباب تعد حديثة نسبياً، وغالباً ما تم تنميتها على أيدي علماء النفس والاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجيا. وسيقدم هذا البحث مسحاً لطائفة من

الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأطفال المُتخلى عنهم والمنشورة باللغة الإنجليزية عبر محورة هذه الدراسات حول محاور وقضايا اتصلت بهذه الفئة من الأطفال لمعرفة الاتجاهات النظرية والمنهجية التي غلبت على التناول العلمي لهذه الظاهرة. وبعد مسح هذه الدراسات، ظهرت ثمانية محاور هي:

- مسألة الهوية للمُتخلى عنهم
- التخلي والحرب
- الوفيات في دور الإيواء
- التخلي وأطفال الشوارع
- التخلي وممارسة الأطفال للدعارة
- المُتخلى عنهم والخدمة في الجيوش
- المُتخلى عنهم والهوية الوطنية المختلطة
- التبني في مجتمع آخر

وستعرض هذه الورقة هذه المحاور الثمانية وكيفية تناولها.

* * *

مسألة الهوية للمُتخلى عنهم:

عالجت بعض الدراسات مسألة إكساب الأطفال المُتخلى عنهم هويات ذاتية، بما في ذلك أسماء عائلات ووجود أوثق في المجتمع. إذ يلاحظ دونوفان (٢٠٠٠) أن إنجلترا وويلز يعطيان لأطفال التبني الأيتام الحق في الحصول على شهادات ميلادهم الأصلية، كما يوجد سجلات نظامية لتسهيل اتصالات التبني بموجب القانون. أما أطفال التبني مجهولي الأبوين، فليس لهم أي من تلك الحقوق. وتتاح مساعدات رسمية لأطفال التبني، في محاولة لتحديد هوية أسرهم

البيولوجية. لكن هذه المساعدات لا تقدم لمن تكون أسرته البيولوجية معروفة. ولم يخلوا المجتمع الإنجليزي يوما من وجود أطفال متخلي عنهم لا يعرفون ذويهم (O'Donovan,2000). فخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧، بلغ عدد الأطفال المتخلى عنهم من قبل أبوين مجهولين ثمانية وخمسين طفلاً؛ لم يُجمع شمل أي منهم مع ذويه إلا في حالة واحدة.

وفي حالة الهجر أو التخلي عن الطفل الرضيع، لا تُذكر حقوق تحديد هويته، بل يتم تجاهلها. فضلا عن ذلك، لا يستطيع هؤلاء الأطفال معرفة ظروفهم الحقيقية ولا البحث عن ذويهم أو الاتصال بهم أو الانضمام إليهم من جديد، عندما يكبرون. والأهم من ذلك، لا توجد سوى دراسة واحدة تتعلق بالبحث في الأطفال المتخلي عنهم والاتصال بهم ولم شملهم مع أسرهم البيولوجية. فقد عرضت دراسة كوهين على بعض النقاط المهمة في البحث عن الأطفال المتخلي عنهم، ولم شملهم مع أسرهم، منوهة بأن آخر مشروع قانون إنجليزي للتبني قد تجاهل قضايا الأطفال المتخلي عنهم. لذا، ثمة حاجة ملحة للبحث في تلك القضايا.

وقبل نحو خمسة وعشرين عاماً، لم يكن في انجلترا حق قانوني يُجيز الاطلاع على سجلات الولادة. لكن أُدخل هذا الحق بموجب قانون الطفل الإنجليزي لعام ١٩٧٦. وبينما كان سجل اتصالات التبني فكرة جيدة لأطفال التبني العاديين، أي الذين يُعلم أبويهم، إلا إنه أقل فائدة للأعداد المتزايدة من الأطفال المتخلى عنهم من قبل أبوين مجهولين. ولهذا، يرى "مولندر وزملاءه (Mullender et al. ٢٠٠٥،) أنه لابد من بذل المزيد من الجهد لمصلحة الأطفال المتخلى عنهم وأسرهم. ويقترح المؤلفون أن يكون هناك سجل اتصال رسمي

للأطفال المتخلى عنهم، يستخدم كسجل اتصالات التبني، ولكنه يستفيد من الحقائق والمعلومات المتعلقة بالهجر كمعلومات للربط بين الأطفال المتخلى عنهم وأسرهم البيولوجية.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من وجود الكثير من الجهود القانونية للتعامل مع التخلي عن الأطفال الرضع، إلا إنه حتى الآن لا توجد جهود لرعاية الأطفال من حيث حقوق تحديد هوية الأطفال المتخلى عنهم، وتعريفهم بظروفهم الحقيقية، ومساعدتهم في البحث عن أسرهم البيولوجية والاتصال بهم ولم شملهم معهم حين يكبرون. ففي بداية العام ٢٠٠٠، سُنّت قوانين "الملاذ الآمن للأطفال الرضع" عبر الولايات المتحدة، لإلغاء تجريم التخلي عن الأطفال حديثي الولادة، استجابةً لاكتشاف الكثير من حالات الوفيات بين الأطفال الرضع المتخلي عنهم، والتي شهدت اهتماما إعلامياً كبيراً (Sanger, 2006). وقد حللت "سانجر" سنّ قوانين الملاذ الآمن. إذ تشير إلى أن هذه القوانين آخذة في النجاح من جهة الحفاظ على حياة الرضع المتخلى عنهم. لكن وعلى الرغم من انتشار مفاعيل هذه القوانين وبعض التغييرات الإيجابية، لا توجد حتى وقت الدراسة جهود نحو حقوق الأطفال المتخلى عنهم في التعرف على هوياتهم وأسرهم البيولوجية. ويؤمل أن تحفز دارسة سانجر ممارسي رعاية الطفل والباحثين وصناع السياسات على بدء التفكير في حقوق الأطفال المتخلى عنهم وأن توحي بمزيد من الأفكار البحثية لتعزيز النمو المستمر في هذا المجال.

ومن قضية هوية الاطفال المُتخلى عنهم في مجتمع مسيحي علماني إلى نفس القضية في مجتمع مسلم. حيث يعد إكساب الطفل المُتبّنى اسم العائلة المُتبنية محرماً في الاسلام، مما يدفع لإيجاد مقاربات قانونية تحل معضلة الهوية لهؤلاء

الأطفال وتتسق مع التشريع الإسلامي. وتعدُ دراسة "عزيزه موهد" من بين الدراسات المهمة التي تناولت إعادة إصلاح قوانين حماية الأطفال بشكل عام وفي مجتمع مسلم بشكل خاص. لذا تصلح هذه الدراسة لفهم طرق حلول مشكلة الهوية للأطفال المُتخلى عنهم في الدول الإسلامية وكيف عملت المجتمعات الإسلامية على مجابهة المشكلة وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل ووفقاً لقوانين الشريعة الإسلامية (Mohd, 1991). وتلاحظ موهد أنه وعلى الرغم من أن قانون الطفل الماليزي لعام ٢٠٠١م قد جرت صياغته على أساس المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، إلا أن قانون عام ٢٠٠١م لم يتضمن حقوق الأطفال "المتخلي عنهم". وتشير موهد بدءً إلى أن الأطفال المتخلي عنهم في الإسلام، هم الذين فقدوا أو تُركوا وهجروا خوفاً من المسؤولية، والمحاسبة، أو العبء، أو الهروب من الاتهام بالزنا.

وتعرضت دراسة موهد إلى قانون حماية هوية الأطفال المتخلي عنهم من حيث الاسم وتسجيل المولود، وحق المواطنة في إطار القوانين المدنية والقوانين الإسلامية. وتركز تلك الدراسة على فحص القانون الماليزي الجديد لمعرفة مدى تحقيقه للعدالة والمساواة في حماية الأطفال المتخلي عنهم. كما ألقت الدراسة الضوء على القانون الجديد، في إطار اتفاقية حقوق الطفل. وأكدت الباحثة على أهمية دور الدولة والتزاماتها لحماية هوية الأطفال المتخلي عنهم. ووفقاً للقانون الماليزي لعام ٢٠٠١م، فإن الطفل المتخلي عنه هو الطفل الذي يحتاج للعناية والحماية، بعد التخلي عنه من قبل والديه، أو من قبل الوصي (Guardian)، أو الطفل الذي لم يتعرف على أسرته بعد البحث المتواصل عن والديه، أو عن الوصي عليه، ولا يوجد شخص قادر على رعايته.

وأوضحت الباحثة أن قانون الطفل الماليزي لعام ٢٠٠١م، يلزم الدولة بتسهيل تسجيل المواليد، بما في ذلك الأطفال المتخلي عنهم، للتأكد من أن كل طفل له اسم ويتم تسجيله، بغض النظر عن حالة الطفل على أن يتم التسجيل تحت مسؤولية المسجل العام. ويسجل الأطفال المتخلي عنهم في الاماكن التي وجدوا فيها؛ لأن القانون يفترض أن المكان الذي وجد فيه الطفل هو مكان ميلاده. ويعدُ التسجيل مطلباً أساساً للهوية، وأن عدم التسجيل بمنع الطفل من الحقوق الأساسية كالحصول على جواز السفر والجنسية وشهادة الميلاد وخدمات والعلاج والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية. وتعد شهادة الميلاد ضرورية لحصول الطفل على حق المواطنة، التي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ. مواطنة حسب نص القانون

ب. مواطنة بالتسجيل

ج. مواطنة بالتجنس

وخلصت دراسة موهد إلى أن القانون الماليزي لحماية هوية الأطفال المتخلي عنهم، فيما يتعلق "بالاسم" و"الجنس"، يتوافق مع متطلبات اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل، ومع قوانين الشريعة الإسلامية. وبالنسبة لحقوق المواطنة للأطفال "المتخلي عنهم"، فيبدو أن الحكومة الماليزية قد حاولت كثيراً إعطاء إطار قانوني لحصول الأطفال المتخلي عنهم حق المواطنة، وفي الوقت نفسه مراقبة المشكلات التي ربما تعترض تنفيذ بعض القوانين في هذا الصدد. وأوصت الباحثة بضرورة وضع تفاصيل إضافية عند تنفيذ قوانين الأطفال المتخلي عنهم، وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات والادارات الحكومية، مثل إدارة التسجيل الوطنية، قد قامت ببعض الجهود لتفسير تلك القوانين، لتفادي الالتباس عند

تنفيذها، وخاصة تلك التي تعطى حق المواطنة تلقائياً للأطفال المتخلي عنهم عند وجودهم، كما هو مضمن في الدستور الماليزي. وكل ذلك يؤكد على أن حق المواطنة في غاية الأهمية لجميع الأفراد، بما في ذلك الأطفال المتخلى عنهم. لأن هذا الحق يرتبط بحقوق أخرى، وحق الشخص في الحصول على خدمات أساسية.

التخلي والحرب:

تلعب الحروب دوراً في ظاهرة الأطفال المُتخلى عنهم. فموت الوالدين وتشتت الأسر يزيد ظاهرة هجر الأطفال. كما أن الظواهر المرتبطة بالحروب، كالتهجير والهروب والفقر المدقع والاغتصاب، تزيد من الظاهرة أيضاً أو من ظواهر لصيقة بها، من قبيل "أطفال الشوارع". وتلعب الحروب دوراً في "تسييس" فئة الأطفال، بجعلهم مجالاً للتجنيد وغرس الولاء لهذا الفريق أو ذاك.

وقد تناولت دراسة "فوتيرا وبروسكو" (Voutira & Brouskou, 2000) ليس ظاهرة هجر الأسر لأطفالها، بل خطفهم إبّان الحروب الأهلية، مركزين على الحرب اليونانية الأهلية في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين. فقبل الحرب العالمية الثانية، كان "التخلي عن الأطفال" في اليونان ومنطقة البلقان عموماً مقصوراً، بشكل أو آخر، على المراكز الحضرية. فقد كانت الأعراف والمعايير الثقافية في المنطقة تضمن الرعاية بشكل ما لجميع الأطفال. وعلى النقيض من معظم الدول الأوروبية الأخرى، التي كان يُسند إليها تقديم الرعاية إلى مؤسسات بعينها، كان القانون العرفي في منطقة البلقان، وخاصة في اليونان، يضمن حماية الأطفال من خلال توزيعهم على أساس اتفاقيات عرفية بين الأقارب "البيولوجيين" و"الاجتماعيين"، فيصبح هؤلاء الأقارب بمثابة آباء وأمهات بدلاءً لهؤلاء الأطفال

(Brouskou, 1997). ومن ثم، فعلى الرغم من وجود ظاهرة الأطفال المُتخلى عنهم، إلا إنها لم تكن تمثل مشكلة. فلم تكن هناك مؤسسات تنظيمية أو ممارسات راسخة لتحويلها إلى مشكلة اجتماعية أو ظاهرة واضحة تستحق البحث. ثمة نقص لافت في البحوث المتعلقة بالمصادر اليونانية المعنية برعاية الأطفال والتخلي عنهم؛ لا، بل إنّ الصعوبات التي كان يواجهها هؤلاء الأطفال في اليونان لا تكاد تُذكر عند الحديث عن نظام التخلي عن الأطفال. ولا شك في أنّ من تفسيرات عدم الاهتمام بهذه القضية، كان عدم توافر المعلومات عن تلك الممارسات.

أما ما كسر هذا الصمت، فهو تبني اليونان القانون المدني اليوناني، وبصفة خاصة قانون الأسرة، في ١٩٤٦م. فقد أضفى هذا القانون، على المؤسسات التي أُنشئت لتنفيذه، الشرعية على تدخل الدولة في الدائرة الخاصة للأسرة. وقد شهدت السنة نفسها، ١٩٤٦م، بداية الحرب الأهلية اليونانية. ولقد أفرزت هذه الحرب طرق جديدة في التعامل مع الأطفال قفزت فجأة بأعداد الأطفال المُتخلى عنهم، وليس دائما برغبة الأهل هذه المرة.

إذ إن الحرب الأهلية اليونانية (١٩٤٧-١٩٤٩) أدّت لإجلاء نحو ٥٠ ألف طفل من المناطق الشمالية في اليونان. وفجأة وجد طرفي الحرب الأهلية، الجيش الوطني (قومي) والجيش الديموقراطي (شيوعي) في الأطفال مجالاً للتنافس بينهما ولإدامته عبر الزمن. فقد مثل الأطفال لطرفي النـــزاع خزّاناً بشرياً للتجنيد من ناحية ومراهنة على استمرار الولاء السياسي عبر الأجيال. ونظّم طرفا النـــزاع عمليات "لإنقاذ" الأطفال من سيطرة كل منهما. وكانت مزاعم الطرفين وطرقهما وأهدافهما واحدة، إذ عمدوا على فصل الأطفال من ذويهم،

وأخذوهم إما إلى الشمال، حيث الدول الشيوعية، وإما إلى الجنوب، حيث وضعوا في مخيمات للرعاية والتعليم. وكل ذلك من أجل ضمان ولائهم في المستقبل لهذا النظام السياسي أو ذاك.

ويشير الباحثان إلى أن الأمر لم يكن تخلٍ من الأسر عن الأطفال؛ بل هو موضوع "اقتراض" الأطفال من ذويهم، من خلال ممارسة ما كان يطلق عليه الخطف الجماعي للأطفال (paidomazoma)، أو حماية الأطفال (paidophylagma). وقد انتهج هذه الطريقة الطرفان المتناحران، لتجنيد السكان في صفوفهما، وحماية مستقبل الصراع بين الشيوعية والقومية، عن طريق إنشاء جيوش "أيديولوجية". وتبين الدراسة أن الأطفال، سواء المُتخلى عنهم أو المخطوفين من أسرهم، تحولوا لساحة شد وجذب بين الطرفين المتنازعين إبّان الحرب الأهلية في اليونان.

ومن الحرب في مجتمع أوربي في ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحرب في مجتمع أفريقي، هو المجتمع الموزمبيقي، في نهاية القرن العشرين.

ففي بداية الثمانينات من القرن العشرين دخلت موزمبيق في حرب أهلية دعمت من جهات أجنبية، وأدت الحرب إلى نـــزوح وتشرد الملايين والحراك الداخلي، وقد غيرت الحرب مفهوم المنـــزل كمكان آمن، وكثيراً من القرويين تركوا منازلهم ونـــزحوا إلى المدن مع أطفالهم. درست هلن شارنلي Charnley, (2000) تسبّب هذه الحرب بفصل الأطفال عن ذويهم. وتشير شارنلي إلى أن عشرات الآلاف من الأطفال الموزمبيقيين قد انفصلوا عن أسرهم أثناء الحرب الأهلية، وبعضهم قتلوا والبعض الآخر تعرضوا للعنف. وعلى الرغم من أن العدد الحقيقي غير معلوم، إلا أن التقديرات تتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠

طفل متخلي عنهم أو أيتام، وفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف). وعلى الرغم من أن بعض المنظمات الدينية غير الحكومية قد استجابت لاحتياجات الأطفال الفقراء بإنشاء مؤسسات لرعاية وحماية هؤلاء الأطفال، إلا أن تلك المؤسسات لم تكن كافية، كما أن بعضها يفتقر للموارد البشرية المؤهلة والموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامجها.

وبحسب شارنلي فإن ترتيبات الرعاية للأطفال المنفصلين عن أسرهم أثناء الحرب الأهلية في موزمبيق قد تأثرت بالتقاليد المجتمعية المرتبطة بالأطفال المتخلي عنهم بواسطة سياسات الرعاية الاجتماعية الرسمية المبنية على التدخلات المجتمعية. وبواسطة البرامج القومية الخاصة بلم شمل الأسر التي تستهدف احتياجات الأطفال المنفصلين عن أسرهم. وقد أدى تقييم البرامج الحكومية عام ١٩٩١م إلى مزيد من الدراسات عن الأطفال المقيمين مع الأسر البديلة وخطط الرعاية المقدمة للأطفال المقيمين في دور الرعاية. وتصف الباحثة "هلن شارنلي" اثنين من معايير التحقيق والتدخلات، اعتماداً على دراسات أخرى مرتبطة برعاية الأطفال المقيمين مع الأسر البديلة ودور الرعاية. وتطرح "هلن" أن البرامج والتدخلات الرسمية للرفاهية التي صممت استجابة لأعداد الكبيرة من الأطفال المنفصلين عن الوالدين، مشيرة لوجوب مراعاة فهم العادات والتقاليد المجتمعية كآلية التعامل في الأوقات العصيبة، وينبغي النظر إلى الأسر البديلة بوصفها واحدة من آليات التعامل.

وأكدت دراسة شارنلي على أهمية الربط بين تجارب أطفال الشوارع وتجارب الأطفال المنفصلين عن أسرهم في حالات الحروب، فبينما تتزايد أعداد أطفال الشوارع بسبب الهجرة للمناطق الحضرية، نلاحظ أن أطفال المناطق الحضرية

يبحثون عن أماكن آمنة لتجنب الحروب والنـــزاعات التي عادة ما تكثر في المناطق الحضرية. وأوضحت أيضاً أن الأطفال المنفصلين عن أسرهم في موزمبيق لا يمكن التعرف عليهم بالتحديد باستثناء الأطفال المقيمين في مساكن إيوائية وأن معظم هؤلاء الأطفال موزعون على أسر بديلة.

الوفيات في دور الإيواء:

شكلت قضية الحال الصحية للأطفال المتخلى عنهم في الدور الإيوائية سؤالاً بحثياً لبعض الدراسات، إن بشكل استقصاء تاريخي أو دراسة للواقع القائم وقت الدراسة. وفي محاولة لمعرفة هذا البعد في دور الإيواء في العصور الغابرة، درس فيازو وزملاءه الحال الصحية للأطفال اللقطاء في بعض دور الإيواء في أوربا. فقد كشفت دراسة فيازو (Viazzo et al, 2000) وآخرين عن أن ملجأ "فلورنسا"، ظل واحد من أقدم وأكبر الدور الإيوائية للأطفال المتخلي عنهم في غرب أوروبا، والذي شيد في عام ١٤١٩م. وركزت دراسة فيازو على مستويات واتجاهات وأسباب وفيات الأطفال المقيمين في تلك الدور الإيوائية، حيث أوضحت أن الاختلافات في فرص بقاء الأطفال اللقطاء على قيد الحياة، تعتمد على عوامل عديدة أهمها نوع الخدمات المتوافرة للأطفال، والبيئة السكنية، وواقع المجتمع الذي يعيشون فيه. وأهم من كل ذلك الوقع الاجتماعي والنفسي والاقتصادي للأطفال أنفسهم. وكشفت البيانات المتوافرة خلال الفترة ١٤٤٧-١٤٨٥م عن أن فرص هؤلاء الأطفال للبقاء على قيد الحياة ضعيفة جداً، خاصة للأطفال الذين دخلوا تلك الدور الإيوائية، خلال القرن الثاني عشر الميلادي.

أما الأطفال الإناث اللائي أدخلن في الدور الإيوائية خلال القرن الثامن عشر (نحو ٧٧٧ طفل)، فيلاحظ أن طفلاً واحداً فقط من كل خمسة اطفال يحتفل بعيد

ميلاده الأول، ومن بين الذين يبقون على قيد الحياة حتى السنة الأولى ٢٢% منهم يعودون لأسرهم (نحو ١٧ طفل). و٣١% يتزوجون (نحو ٢٤ طفل)، ولا تمثل هذه الاعداد سوى ٤% و٦% من إجمالي الأطفال الإناث اللائي أدخلن الدور الإيوائية.

بدأت معدلات وفيات الأطفال في الانخفاض بشكل ملحوظ، خلال القرن التاسع عشر مقارنة بالفترات السابقة نتيجة لتوافر الغذاء وتحسن صحة البيئة، واكتشاف المضادات الحيوية والبنسلين. فقد أوضحت دراسة "فيازو" أنه وفي القرن التاسع عشر فإن ثلاثة أرباع الأطفال الإناث اللائي ادخلن دور الإيواء، ظلوا على قيد الحياة بعد عامهم الأول. ومن بين الأطفال الذين ظلوا على قيد الحياة (٤٤٦ طفلاً) نلاحظ أن ١٥٢ طفل قد عادوا إلى أسرهم، وأن ١٣١ طفل قد تزوجوا. ويعد هذا تحسناً كبيرا عما كانت عليه الحال في القرون السابقة.

وبالتركيز على نفس السؤال، وضعت دراسة "وولكر وأيرلي" (Walker & Early, 2010) البحثية التشاركية النوعية ثلاثة أهداف هي: أولاً، إلى الوصول إلى نتائج لتحديد العوامل الايكولوجية (البيئة الحياتية) التي تعيق أو تعزز الصحة والرفاه للأطفال الأيتام والمتخلي عنهم في سيراليون. ثانياً، لتسهيل تحديد العوائق باستخدام أساليب بحثية جديدة بالاستعانة بالصوت والصور وأسلوب البحث التشاركي للعاملين في المنظمات غير الحكومية لمعرفة الأسباب التي تحول دون تقديم الرعاية للأطفال الأيتام والمتخلي عنهم. وثالثاً، بناء القدرات التنظيمية وقدرات المجتمع لإحداث التغيير الاجتماعي. استعان الباحثان بعشرة من العاملين في المنظمات غير الحكومية، جميعهم مواطنون من سيراليون، ليشاركوا في الملاحظة وجمع البيانات. وتم تدريب المشاركين من قبل الباحثين على استخدام

الكاميرات الرقمية لالتقاط البيانات باستخدام أساليب الصوت والصورة. تميز هذا البحث بالجدة المنهجية، إذ كان هذا المشروع هو الأول الذي أجري بالصوت والصورة في سيراليون وأول دراسة منشورة تناولت الحواجز للمنظمات غير الحكومية ومقدمي الرعاية للأطفال المُتخلى عنهم والأيتام والذين يعيشون بالقرب من مدينة فريتاون.

قدم المشاركون صورا من اختيارهم كما قدموا الشروحات للباحثين الرئيسيين عن طريق المقابلات الفردية والمناقشات التي استمرت طوال عمل البحث. جمع المشاركون البيانات وقام بتحليلها المشاركون والباحثون باستخدام أسلوب مقارن لتحديد الموضوعات المهمة والأنماط الناتجة عن الدراسة. صنفت الموضوعات الناشئة كعوامل معوقة أو تعزيزية أو كخطة عمل. ثم تم إعداد خطة عمل بواسطة العاملين في المنظمات غير الحكومية والمدير التنفيذي وتم تبادلها مع الباحثين بعد تحليل البيانات. وقد أوضحت نتائج الدراسة الواقع الذي يعيشه موظفو المنظمات غير الحكومية التي توفر الرعاية للأطفال المتخلى عنهم واليتامى في سيراليون فضلا عن العوامل الداعمة والحواجز الاجتماعية –البيئية التي تؤثر في بقاء الطفل حيا وفي نمائه. وهذه الدراسة هي أيضا بمثابة دراسة حالة لكيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية كأداة لتمكين المجتمعات المحلية والمنظمات لدعم التغيير.

مستعينة بالتصوير الرقمي والأساليب التشاركية، حددت الدراسة عددا من الموانع التي تحول دون تنمية الطفل وبقائه حيا، وكذلك العوائق أمام المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تقدم الرعاية لهؤلاء الأطفال. وتمثل هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات تجريبية مستقبلية متعلقة بهذا الموضوع. إذ يتضح من

الدراسة أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من البحث في أسباب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال في سيراليون، خاصة الأطفال المُتخلى، عنهم سواء النازلين منهم في الدور الإيوائية أو أولئك المتروكون يهيمون في الشوارع. أما فيما يخص العالمين مع الاطفال المتخلى عنهم في الدور الإيوائية، فقد أشاروا في هذه الدراسة إلى الحاجة إلى دور للأيتام أكثر جودة في سيراليون. وبيّنوا وجود ثغرات كبيرة في الرعاية التي توفرها دور الأيتام لأنه لا يوجد معيار مطبق لضمان جودة الرعاية. ويعرض المؤلفان إدلاء هؤلاء العاملين بخبراتهم لدور الإيواء التي تفتقد إلى الموارد الكافية لتقديم رعاية جيدة. لذا، بحسب آراء العاملين مع الاطفال المُتخلى عنهم، من المستحسن أن تعمل الوكالات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع معلمي الصحة العامة والمنظمات الصحية العالمية إلى مواصلة استكشاف احتياجات الأطفال اليتامى والمفقودين أو المتخلى عنهم من أجل تنفيذ جيد للبرامج، التي قد تم وضعها أصلاً، لضمان نجاح الجهود للحد من معوقات الصحة الجيدة والرفاه. كما يمكن أن تعمل المنظمات غير الحكومية ذات الجودة القياسية سويا للدعوة إلى تنفيذ وإنفاذ معايير أعلى في دور الأطفال الأيتام لتحفيز مراكز لتحسين جودة الرعاية وتكامل عناصر الصحة العامة. ويجب أن تعمل دور الأيتام ذات معايير الجودة العالية جنبا إلى جنب مع وكالات الرعاية الاجتماعية والصحة العامة والتثقيف الصحي للدفاع عن السياسة العامة التي تطلب من دور الأيتام تلبية معايير معينة في تنفيذ الرعاية للأطفال المحرومين في سيراليون. وختاماً، قد تساهم دراسة وولكر وأيرلي بمعلومات فيما يتعلق بالأثر طويل الأجل لأساليب البحث التشاركية وقدرة هذه النوع من البحوث على كل من كشف مشاكل في العناية الصحية بالأطفال المُتخلى عنهم

والمودعين في الدور الإيوائية من ناحية و رفع قدرات العاملين مع الاطفال في هذه الدور من ناحية أدراكهم لمشاكل الحقل الذي يعملون به.

التخلي وأطفال الشوارع:

يفرق دارسوا الأطفال المهمشين بين مفهومي "الأطفال المُتخلى عنهم" و"أطفال الشوارع". لكن ثمة دراسات حاولت التعرف على علاقة الظاهرتين ببعضهما البعض، وبالتالي علاقة المفهومين ببعضهما البعض. أو، أين يتداخلان؟ وبإطلالة تاريخية على الظاهرة، يبين "فيازو وزملاءه" (Viazzo, 2000) أن اطفال الشوارع المتخلى عنهم ليس من الظواهر الحديثة، حتى وإن كان المفهوم نفسه حديثاً، والذي عرفته منظمة الأمم للطفولة (اليونسيف)، وعدد من المنظمات العاملة في مجال الطفولة. إذ يلاحظ فيازو وزملاءه أن ظاهرة أطفال الشوارع من الظواهر الحضرية القديمة التي واجهت العديد من المدن والتجمعات الحضرية على مدى تاريخها. ويقترح الباحثون أن نفس السبب الرئيسي القائم حالياً لهذه الظاهرة، أي الهجرة من الريف إلى المدن، هي نفسها كانت وعلى الدوام سبباً لظاهرة الاطفال المُتخلى عنهم المتواجدين في شوارع المدن القديمة وزيادة نسب الفقر الحضري والجفاف والتصحر والحروب والنـــزاعات والتسرب المدرسي والتفكك الأسري وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

وبمقاربة مفاهيمية، أراد "هوانج وزملاءه" (Huang et al, 2004)، في دراستهم المقارنة بين مجموعتين من أطفال الشوارع المُتخلى عنهم في مدينة لا باز البوليفية، مجموعة مهجورة وكانت في الشارع مقابل مجموعة مهجورة ولا تزال في الشارع، حاول الباحثون التعرف على علاقة مفهوم الأطفال الذين المُتخلى عنهم بمفهوم أطفال الشوارع، هادفين إلى التركيز على بعض العمليات النفسية،

التي ربما تتفاعل مع ظاهرة التخلي عن الأطفال. وتشير تلك الدراسة إلى أن الوقت قد حان للنظر إلى أطفال الشوارع كأطفال مهجورين. بعبارة أخرى، ينادي هوانج وزملاءه بإدماج أطفال الشوارع ضمن الأطفال المُتخلى عنهم. أحد أقوى مسوغات مؤلفي الدراسة هو أن التغير المفاهيمي الذي ينادون به سيتيح النظر في ضرورة تقديم خدمات لهم بصفتهم تلك. فالأطفال الذين يقيمون في الشارع والذين يمضون أوقات طويلة دون مصاحبة أولياء أمورهم، يمثلون صورة واضحة للأطفال المتخلى عنهم. وتضيف تلك الدراسة أن أطفال الشوارع أصبحوا أكثر الفئات المتخلى عنها، من قبل الوالدين ومن قبل المجتمع الذي يعيشون فيه. بل إن البعض يعدهم مهددّين للمجتمع الذي رفضهم.

وكنقطة انطلاق لدراسة مفهوم التخلي عن الأطفال، من المفيد تحديد الكيفية التي يتم بها تصور أطفال الشوارع، في الكثير مما كتب عن الرعاية الاجتماعية. وليس المقصود هنا إنكار العوامل على المستوى الكلي، التي تدفع الأطفال إلى الشارع، بل السعي إلى تسليط الضوء وذلك على الدلالات السلبية لهذه المفاهيم، على النحو التالي:

١- أن الأسرة هي السبب في تيتم أطفال الشوارع، أو التخلي عنهم: إن تصوير أطفال الشوارع واليتامى والذين تم التخلي عنهم، موضوع شائع في الأدب الشعبي في عديد من المجتمعات، ولدى أدبيات المنظمات غير الحكومية. والصورة التي تظهر باستمرار في ذهن الجمهور العام هي:

"طفل يرثى له، ومعوز (محتاج) وجائع، وقذر، ومهجور، ووحيد"

وتوضح الآداب الشعبية صوراً لهؤلاء الأطفال بوصفهم "يتجمعون في الزوايا، ويسيرون بلا هدف، وقذرون، عليهم ثياب رثة في مشهد يرثى له". وقد

يوصفون بأنهم إما أيتام أو جرى التخلي عنهم. يرسم هوانج وزملاءه صورة لطفل الشوارع تنطبق عليها شروط الأطفال المُتخلى عنهم.

٢- يرتبط أطفال الشوارع بالفقر الذي يؤدي إلى التخلي السلبي: على المستوى البسيط؛ يتم في كثير من الأحيان افتراض أن أطفال الشوارع هم نتيجة حتمية للفقر. وفي بعض الأحيان يكون تصوير أطفال الشوارع وأسرهم، على حد سواء، بأنهم لا حول لهم ولا قوة، وأنهم ضعفاء في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتساوية في نظام اجتماعي غير متكافئ. على سبيل المثال، هناك وثيقة لليونيسيف تؤكد أن:

"واحداً من كل ثلاثة أطفال في العالم الثالث يعيش الآن في المناطق الحضرية... معظم هؤلاء الأطفال يأتون من عائلات فقيرة، وأولياء أمورهم غير قادرين على إطعامهم أو كسوتهم. والحكومات لا تستطيع التدخل في كثير من المشكلات، التي يواجهونها أو لا تهتم بتعليمهم أو توفير سكن مناسب لهم، فهم يتدفقون الى الشوارع ليدافعوا عن أنفسهم".

ويتضمن هذا الرأي أن أسرة طفل الشارع قد قصرت، بطريقة أو أخرى، وتخلت عن مسؤوليتها الأخلاقية والنفسية تجاه أطفالها، وتخلت عنهم بشكل سلبي دافعة إياهم إلى الشوارع.

٣- يرتبط أطفال الشوارع بالهجرة من الريف إلى الحضر، وبانهيار الأسرة الذي ينتج عنه التخلي الفعلي: وهناك أدبيات ودراسات أكثر تعقيدا تصور أطفال الشوارع بأنهم نتاج مهمش، لأسر هي نفسها مهمشة. (Lusk et al,1989). وعلى سبيل المثال، يلاحظ المؤلفون أن ظاهرة أطفال الشوارع موجودة في أمريكا اللاتينية بوصفها جزءا لا يتجزأ من نمط أوسع نطاقا من التهميش في المناطق

الحضرية، التي تعود جذورها الى الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، والى مشاكل التكيف مع الحياة الحضرية، والشعور بالغربة، وعدم القدرة على تحقيق النجاح في البيئة الحضرية. لذا أصبح من شاع القول إن الملايين من الأسر في أمريكا اللاتينية بلا مأوى، وبلا عمل وبلا أمل. وقد هاجر العديد من الريف للإقامة في مواقع فقيرة، فيما يسمى "مدن الصفيح". وبدأ هؤلاء الأبناء الصغار في البحث عن عمل داخل المدينة، مما يعرضهم للمخاطر والاعتداء والاستغلال، وهذا أمرٌ يجب أن يكون مفهوماً، إن لم يكن متنبأ به، وهي نوع من تكيف الأسر على الفقر في المناطق الحضرية. وينظر الى ذلك على أنه ضغوطات على الأسرة النووية، ويؤدي إلى تخلي الوالدين عن الأبناء من أفراد الأسرة. و تحولهم إلى أطفال مهجورين يهيمون في الشوارع. كما تصور بعض الأدبيات أطفال الشوارع على أنهم طردوا من المنـــزل إلى الشارع، من قبل زوج الأم الرافض أو لأم المسيئة.

إن كانت دراسة هوانج وزملاءه قامت على دراسة لظاهرة أطفال الشوارع في أحد مجتمعات أمريكا اللاتينية، من أجل فهم التداخل بين أطفال الشوارع والأطفال المُتخلى عنهم، فإن "بيكر وبانتر-برك" (Baker & Panter-Brick,2000) حاولا مقاربة السؤال من خلال دراستهما على أطفال الشوارع في نيبال. إذ تطرح هذه الدراسة السؤال التالي: ما معنى الأطفال المتخلى عنهم في سياق ظاهرة أطفال الشوارع المشردين، والأطفال الفقراء في نيبال؟ ففي كاتماندو، عاصمة نيبال، كما في المراكز الحضرية في كثير من البلدان النامية، يثير وجود الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشارع، بشكل مستقل عن أسرهم، انفعالاً قوياً لدى الزوار والسكان المحليين، على حدٍ سواء. وهؤلاء الأطفال، الذين

يعرفون محلياً باسم Khate : "خاتي" (حرفياً تعنى "جامعي الخرق")، يفتقرون إلى المقومات الأساسية لمرحلة الطفولة من توجيه ورعاية، ويعدون في عداد الأطفال المتخلي عنهم. غير أن استعمال مصطلح "المتخلى عنهم" قد يكون مضللاً لسببين، أولهما أنه يعزل الأطفال من دون مأوى عن أقرانهم، ويفترض زيادة تعرضهم للمخاطر؛ وثانياً أن هذا المصطلح يعنى تغييراً لا رجعة فيه لعلاقاتهم داخل الأسرة، بحسب المؤلفين.

حاولت بيكر وبانتر-برك الإجابة على السؤال أعلاه بالاستعانة بتفسيرات الأطفال والمراهقين الذين يقيمون داخل وخارج منازلهم. ويروى أطفال نيبال تجارب متنوعة للتخلي والهجر من قبل الأسر، الأمر الذي يدفع إلى تطوير فهم للظاهرة في إطار مادي واجتماعي واقتصادي، لتجارب الطفولة المختلفة. ويميز المؤلفان بين مراحل الطفولة التقليدية، في نيبال، التي يعيشها في الوقت الحالي غالبية الفقراء في المناطق الحضرية وبين ما يعيشه جزء كبير من الطبقة المتوسطة النيبالية، والتي تميل بصفة عامة نحو النموذج المهيمن عالمياً، أي النموذج الغربي. ويعرف نموذج الطبقة الوسطى للطفولة النموذجية بأنها "العصر الذهبي للأطفال"، الذي يسبق مسؤوليات وحياة الكبار، إذ تعدُ هذه الفترة خالية من العمل والاقتصاد والسياسة والجنس، ما يجعل الأطفال يفضلون هذا الهرم الاجتماعي (social hierarchy) أكثر من البالغين. أما الأطفال الفقراء فإنهم على النقيض من ذلك، حيث يتقلدون المسؤوليات المتصلة بالعمل وغيرها، في سن مبكرة.

إن الأعداد الكبيرة لأطفال الشوارع، الذين هم بلا مأوى، يُظهر بوضوح مشاركتهم الفاعلة في قرار مغادرة المنـــزل وترك الأسرة. وحتى في ظل وجود

مشاكل في العلاقات العائلية و/أو الفقر المدقع، فإن مغادرتهم لها علاقة بمعايشة شائعة لدى طفولة الفقراء في نيبال. فمسؤوليات الالتحاق بالعمل في وقت مبكر والنـــزوح، جانبان مهمان لمرحلة الطفولة من هذا القبيل، ومن ثم، فإن الجانب المادي أو التخلي أو الانفصال عن المنـــزل ليس بالأمر غير العادي ولا هو مشكلة في حد ذاته. إنه أسلوب حياة معتاد لدى كثير من أطفال الفقراء في نيبال. في المقابل، نلاحظ أن المفاهيم الغربية ومفاهيم الطبقة المتوسطة للطفولة في نيبال، تجعل الاستقلال عن العائلة مشكلة، ومن ثم تربط بين الجانب السلبي للتخلي، وبين أطفال الشوارع الذين هم بلا مأوى. بتعبير آخر، إن المشكلة مفاهيمية في الأساس. وفي الإطار الواسع للسياسات الاجتماعية وتدخلات التنمية، يركز هذا الربط على الأطفال الذين هم حاليا بلا مأوى، والذين يتعرضون إلى إهمال نسبي مقارنة بأقرانهم في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة. وقد أظهرت تلك الدراسة أن التشرد هو أحد النتائج المحتملة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تؤثر على نسبة كبيرة من الأطفال والأسر في نيبال.

على أية حال، كان اهتمام بيكر وبانتر–برك الأكبر موجها لفهم ما إذا كان الأطفال أنفسهم يعتبرون أن تخلي أسرهم عنهم مشكلة؟ يلاحظ المؤلفان أن الأطفال المتخلي عنهم، والأطفال بلا مأوى، حاولوا أن يبحثوا عن مهنٍ تختلف عن نمط حياتهم الذي كانوا عليه وقت الدراسة. وأعرب الأطفال عن مدارك ذاتية متأرجحة، وعن علاقات متوترة مع البيت والأسرة. وعلى الرغم من أهمية وجود علاقات جيدة، إلا أن "تحسينها" لا يمكن أن يحدث إلا من خلال العودة إلى المنـــزل، أو الاستقرار في وظيفة ثابتة داخل المدينة. وتوضح هذه الجهود، التي

تسعى لتحسين الروابط الأسرية، أنه، وعلى الرغم من الفصل المادي والاجتماعي بين الأطفال وأسرهم، فإن القيم الأخلاقية والطموحات تظل متصلة بروابط بينية ثقافية أوسع للأسرة والمنـــزل. وعليه، تدعوا دراسة بيكر وبانتر إلى مزيد من الدراسات المطوّلة لطبيعة أوضاع أطفال الشوارع المشردين، مقارنة بغيرهم من الأطفال الآخرين.

التخلي وممارسة الأطفال للدعارة:

أصبحت ممارسة الدعارة لدى بعض الأطفال، خاصة في جنوب شرق آسيا، موضوعاً مثيراً للنقاش منذ نهاية السبعينات من القرن العشرين. ويُعتقَد أن جذور أسباب هذه الظاهرة هي التواطؤ بين صناعة السياحة الغربية وآباء في مجتمعات جنوب شرق آسيا. إذ يدفع هؤلاء الآباء، إما بسبب الإهمال أو لأسباب مادية، يدفعون أطفالهم إلى ممارسة الجنس مقابل أجر (Graburn 1983). لقد أحال تورط السياح الغربيين في هذه الممارسات المنحرفة الأمر إلى مشكلة دولية. ونتيجة لذلك غيّرت العديد من الدول قوانينها لإخضاع الجرائم ضد الأطفال خارج أراضيها تحت الولاية القضائية المحلية؛ فدول أستراليا ونيوزيلندا والسويد، على سبيل المثال، غيرت قوانينها بحيث يمكن محاكمة المشتبه فيه بالاعتداء على طفل عن طريق البغاء في بلد أجنبي، عند عودته (Montgomery, 2000). وقد أثارت الحقيقة القائلة بأن هناك رجالا يسافرون إلى الخارج، لإساءة واستغلال الأطفال، كثيراً من الغضب في بعض المجتمعات الغربية. ولكن هذا التركيز جعل الظروف الحياتية للأطفال أنفسهم غامضة. وتحديدا، يتطلب دور الأسر ومواقفها تجاه ممارسة أطفالها للدعارة دراسة أكثر تفصيلا. ويُنظر إلى بغاء الأطفال بتأفف شديد يجعل تفسيراته تشدد على أن السبب هو التنازل عن المسؤولية

الأبوية والتخلي عن الأطفال. وفي التفسيرات المقدمة للصحف، وفي المواد الترويجية للمنظمات غير الحكومية، لا يوجد ذكر لأسر الأطفال، ما يجعل الأمر يبدو وكأن هؤلاء الأطفال متخلي عنهم. في كثير من الأحيان يُعتبر أن الآباء قد تخلوا عن هؤلاء الأطفال، أو أجبروهم على ممارسة الدعارة. و تغطي بعض الصحف الغربية الظاهرة بالشكل الأسلوبي التالي: 'الآباء التايلانديون الفقراء يبيعون الفتيات لممارسة الدعارة" (Dallas Morning Star, 21 March, 1997)، والدعارة تجارة عائلية (Bangkok Post, 30 May 1994). من الواضح، أنه ثمة قناعة بتورط الأسر ببغاء الأطفال، عبر التخلي عنهم أو دفعهم للممارسة بما يشبه البيع، وهو شكل من أشكال التخلي. إذ يتم عزل هؤلاء الأطفال عن أسرهم ونقلهم للعيش في المباغي و دور الدعارة. ويظهر آباؤهم بصفتهم بائعين لأجساد أطفالهم. وهذا يعني ضمنا أن جذور القضية ليست الفقر، بل التخلي: التخلي عن الأخلاق والمُثل وعن مسؤوليات الوالدين تجاه أطفالهم. والعائلات التي تدفع بأطفالها نحو البغاء ليست هي العائلات الفقيرة البائسة فقط، فمعظم المال المكتسب من بيع جسد الطفل يذهب لشراء البضائع الاستهلاكية مثل أجهزة التلفاز أو الثلاجات. وفي بعض الأحيان يباع الأطفال لدفع لشراء المخدرات للوالدين. وبتعبير آخر، فإن بعض الأسر لا يُجبرون على بيع أطفالهم بسبب الفقر واليأس بل لأنهم يرغبون في تحقيق بعض الرغبات الشخصية.

عند مناقشة بغاء الأطفال، كان التركيز بقوة على دور الأفراد، الآباء غير الصالحين، والأقارب المتعسفين، وسياح الجنس الأشرار. هذا التركيز يعطي صفة العُجالة للمشكلة، ويستدرّ رد فعل عاطفي. لكنه أيضا يغفل ويتجاهل مجالات أخرى، أكثر تعقيداً. فالتشديد على الاختلال الوظيفي للفرد يعفي الدولة

من المسؤولية ويدين بغاء الأطفال دون محاولة منعه. ذلك أن بغاء الأطفال، أيّاً كان حجمه في مجتمعات جنوب شرق آسيا، هو مشكلة للمجتمع كله. ويبدو حتى الآن، أن المجتمع التايلندي غير راغب في المساعدة. وقد سبق أن وُصفت تايلاند بأنها بلد يشهد تطورا لكنه تطور، بلا تنمية (Jacobs, 1971) ومن المؤكد أن التوجه الصناعي للبلد لم تواكب تنمية اجتماعية. وقد ارتفع الناتج القومي الإجمالي GNP بشكل كبير خلال السنوات الخمس وعشرين الماضية؛ ولكن وزعت تلك الثروة بشكل غير متساو، واستُثمر القليل منها في مشاريع الرعاية الاجتماعية للفئات الأشد فقراً. لذا، يشدد دارسي الظاهرة على مسؤولية الدولة حيال الظاهرة بعدم توجيهها مصادر مالية وبشرية كافية للحماية الاجتماعية.

ويدرس "مونتجمري" (Montgomery, 2000) الأطفال في مدينة "بان نيو" (Baan Nua) التايلندية. حيث يُعد الأطفال في "بان نوا"، من بين الأفقر ويبيعون الجنس من أجل البقاء والحفاظ على سلامة المصدر الوحيد لدعم أسرهم. ويفصح مونتجمري عن وجود تردد كبير في النظر إلى حياة الفتيات المنغمسات في بيع الجنس في هذا باعتبارهن ضحايا التصنيع السريع والتحديث. معتبرا أن هذه النظرة تعبر عن ذهاب للخيار السهل عبر إلقاء اللوم على السياح الأجانب غير الأسوياء، أو الفاسدين، بدلا من تقديم المساعدة طويلة الأمد في شكل برامج لتخفيف حدة الفقر، أو الفحص الدقيق لعواقب السياسات التنموية المتعاقبة للحكومات.

ويؤكد مونتجمري على أن الأطفال، كأولئك الذين درسهم في "بان نيو" محاصرون بين قيم والديهم ومجتمعهم، التي تؤكد على رعاية وحماية الأبناء، والبنوة فوق كل شيء، وبين معايير المجتمع المستنير الذي يضع بغاء الأطفال

في خانة الشرور الاجتماعية، ويجلب العار لتايلاند. وبما أنه لا يوجد في تايلاند نظام للرعاية الاجتماعية، فإن هؤلاء الأطفال وعائلاتهم محاربون الآن في الوسيلة الوحيدة التي يعرفونها لكسب المال. الدعارة وظيفة خطيرة جسدياً وعاطفيا. ليس هناك طفل يرغب في ذلك الفعل، وإذا وجدت بدائل حقيقية أخرى، فإن القليل منهم فقط سيواصل ما كان عليه، ولابد من تقديم خيارات وتدخلات لتحسين أوضاع هؤلاء الأطفال وأسرهم، على أن تكون تلك الخيارات قابلة للتنفيذ والتطبيق. كل ما قدم لهذه الفئة من الأطفال كان عبارة عن وظائف وضيعة، ذات دخل منخفض، بلا أمل في التقدم. مثل هذا النوع من التدخلات، كما يرى مونتجمري، لا يمكن أبدا أن تكون له أية قيمة حقيقية لدى هؤلاء الأطفال. بل من المحتمل جدا أن يفاقم مصاعب هؤلاء الأطفال من خلال زيادة عزلتهم وخوفهم من طلب المساعدة، التي يرون أنها غير مجدية. كما أن معاقبة الآباء على دفعهم بناتهم لهذه الممارسات لن تكون مجدية. ويرى المؤلف أن الآباء والأمهات اللائي يسمحون أو يشجعون بناتهم على أن يصبحن عاهرات، يلحقون بهن قدراً كبيراً من الضرر، وإن كان ذلك بدون وعي منهم. فمن خلال غض طرف السلطات عن الاستغلال البشع لفقر هذه الأسر، فإن الدولة لا تتيح مخرجا للأطفال. ولا يستطيع الوالدان ولا الأطفال طلب المساعدة التي يحتاجون إليها بلا خوف من العقاب، كما لا تقدم لهم أية بدائل حقيقية. من السهل توجيه الاتهام للأضعف الذي يتخلى عن الأطفال، والذي هو الوالدين، وعدم ارتقائه إلى مستوى المعايير التي يحددها المجتمع. ولكن هذا المجتمع لا يقدم أي دعم أو تشجيع لهؤلاء الأفراد بل يقدم التهديد بالعقوبة إذا فشلوا في ذلك. إن التخلي عن الأطفال ليس مجرد ترك الأطفال بلا أسر، ولكن التخلي هو تخلي الدولة عنهم

وحرمانهم من العون الذي هم في أمس الحاجة إليه. يغني مونتجمري، إذاً، مفهوم التخلي عن الأطفال بإضافته الدولة كأب كبير للمجتمع متخلي عن الأطفال وأسرهم بعدم حمايتهم من الفقر وترك الدعارة كمجال وحيد للدخل والعيش وكذلك عدم حماية الأطفال من نـــزوات الآباء.

المُتخلى عنهم والخدمة في الجيوش:

طالما مثّل الأطفال الأيتام واللقطاء وسبايا الحروب مصدراً للتجنيد في غابر الأيام. وتناولت دراسة "جم قلدهل" حياة أطفال الدور الإيوائية، وتجربتهم في خدمة الجيش البريطاني في بدايات القرن العشرين، وذلك من واقع إفاداتهم في المقابلات التي جرت مع الذين مازالوا على قيد الحياة عند إجراء قلدهل دراسته سنة ١٩٩٠ (Gledhill, 1990). إن تقاليد إرسال الأطفال إلى الجيش البريطاني، بدأت بجمع الأطفال اللقطاء في فرق، بمبادرة من المدير الإداري لمستشفى اللقطاء في عام ١٨٤٧م، فقد كانوا يقدمون للأطفال في هذه الدور التعليم والتدريب. يقوم التدريب على تهيئة الذكور للحياة العملية العسكرية، وتهيئة الإناث للأعمال المنـــزلية. ويذهب الأطفال إلى معسكرات للتدريب. ولهذه المعسكرات قوانين ونظم يلتزم بها المقيمون فيها، ويخصص لهم زيّ خاص، وتفرض عقوبات على الأطفال الذين لا يلتزمون بتلك القوانين. وقد كانت حياتهم داخل المعسكرات مقيدة وتتصف بالعزلة الاجتماعية ونادراً ما يحدث الاختلاط بين الجنسين إلا في الاحتفالات الموسيقية، ولا يتم التواصل مع الأطفال من أبناء جيلهم خارج المعسكرات، إلا في حالات خاصة خلال المنافسات الرياضية، والمشاركة في حفلات الفرق الموسيقية نادرة الحدوث. وكان لهذه العزلة الاجتماعية، تأثير سلبي على وضع الأطفال الاجتماعي وعلى اكتساب الثقة بالنفس.

ويلتحق بعض الأطفال بالفرق العسكرية الموسيقية وفقاً لمعايير محددة، ولا يعتمد الاختيار على المهارات الموسيقية والفنية، وإنما يعتمد في الأساس على القوة البدنية. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كان ينظر لصغار السن بشيء من الشك، ويعاملون بقسوة للخوف من وقوعهم في الانحرافات واكتساب السلوكيات غير السوية. وقد هاجر بعض الأطفال المُتخلى عنهم، الذين لم يتمكنوا من شغل وظائف في الخدمة العسكرية والمدنية إلى كل من كندا واستراليا وجنوب أفريقيا للعمل في المزارع والحقول، أو في الأعمال المنـــزلية بالنسبة للإناث وغيرها، وذلك من خلال الرحلات التي كانت تنظم من قبل الدور الإيوائية والجمعيات الخيرية. كما شهدت تلك الفترة تكوين مجموعات وحركات الشباب العديدة، مثل حركة الكشافة وغيرها من المجموعات المنظمة، التي كانت تهدف لتلبية التطلعات الاجتماعية وتبحث عن الهوية لهذه الفئة من الأطفال المُتخلى عنهم.

المُتخلى عنهم والهوية الوطنية المختلطة:

للاستعمار يد في ظاهرة الأطفال المُتخلى عنهم في بعض المجتمعات المستُعمرة. فالاستعمار الفرنسي لفيتنام، من ١٨٩٠م إلى ١٩٥٦م، أوجد أطفال ذوي هوية عرقية مختلطة. ومع رحيل الاستعمار، تخلى كثير من هؤلاء الآباء عن أطفالهم المتحدرين من أب فرنسي وأم فيتنامية. وقد أجرت الحكومات وجمعيات الحماية في فرنسا العديد من الدراسات والبحوث عن هؤلاء الأطفال. وتناولت دراسة "كرستياني فيربو" (Firpo, 2010) تلك الفئة من الأطفال لتكملة جهود بحثية قام بها باحثون سابقون. كما حاولت دراسة فيربو استعراض تاريخ الاهتمام الفرنسي الحكومي من زاوية أمنية ومحاولة معرفة الآثار التي تترتب

على وجود هذه الفئة والمهمشة، من ناحية الاستقرار المعيشي والأمني. ولأغراض البحث، فإن الباحثة استخدمت مفهوم الأطفال "المتخلي عنهم من أصول أوروبية/ آسيوية"، لغرض تمييزهم عن الاطفال المُتخلى عنهم من أبوين فرنسيين. وأول ما تلحظ الباحثة أن هذه الأطفال في هذه الحالة متخلي عنهم من قبل آبائهم، وليس بالضرورة من قبل أمهاتهم الفيتناميات. وعلى الرغم من أن آباءهم فرنسيين، إلا أنهم مصنفون تحت القانون الاستعماري الفيتنامي، الذي يعني أن هؤلاء الأطفال يُعاملون بوصفهم مواطني مستعمرات فرنسية.

وتشير الدراسة إلى أن هؤلاء الأطفال المتخلي عنهم، عاشوا مهمشين في مناطق حضرية وأخرى ريفية، ومعظمهم قد ولدوا دخل معسكرات الجيش، وكثير منهم لم يتم التعرف على آبائهم. ويعزى التخلي عن هؤلاء الأطفال لأسباب عديدة، أهمها:

- نهاية فترة العلاقة مع والدة الطفل
- الطلاق
- وفاة الأب
- انتقال الأب إلى مكان عمل آخر

وينحدر هؤلاء الأطفال إما من أمهات متزوجات من جنود وموظفين استعماريين فرنسيين، أو عاهرات، أو خادمات، أو مغتصبات.

ولمعالجة أوضاع هذه الفئة المهمشة من الأطفال فقد كون الفرنسيون، أثناء استعمارهم لفيتنام جمعيات غير حكومية لرعايتهم وحمايتهم، غالباً من تأثير الثقافة الفيتنامية. وهدفت تلك الجمعيات إلى نقلهم من البيئة والثقافة والمجتمع الفيتنامي وتأهيلهم ليصبحوا أصحاب ثقافة فرنسية، ولذلك، وضع بعضهم في

دور أيتام، تحت إدارة فرنسية خوفاً عليهم من التأثر بالثقافة الفيتنامية، أو كي لا يلتحقوا بحركات ثورية ضد حكومات المستعمر، خاصة أن غالبيتهم كانوا يعيشون أوضاعاً اجتماعية متدنية. وعلى الرغم من أن ملامح هؤلاء الأطفال أوروبية، إلا أنهم ارتبطوا بالثقافة والعادات الفيتنامية، الأمر الذي أحرج المستعمر الفرنسي. ولمقابلة هذه التهديدات المتوقعة، حرصت تلك الحكومات على إبعاد بعض هؤلاء الأطفال من أمهاتهم، بحجة أنهم أطفال أيتام. وعملت الحكومات الاستعمارية بفعالية لمنع هؤلاء الأطفال من الانضمام للحركات المناهضة للاستعمار، من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات أهلية لهذا الغرض.

التبني في مجتمع آخر:

كما هو معروف، مثّل الأطفال المُتخلى عنهم خزاناً بشرياً لظاهرة التبني. أحد أشكال تبني الأطفال المُتخلى عنهم يبرز تبني طفل مهجور من قبل أسرة من خارج المجتمع، أو ما يمكن أن يطلق عليه "التبني الأجنبي"، وما يتبع ذلك من ترتيبات نظامية بين دولتين. وتتيح الصين تبني أجانب لأطفالها المُتخلى عنهم، بدافع من سياسية الحد من زيادة عدد السكان السارية منذ ثمانينات القرن العشرين، والمعروفة بسياسة "طفل واحد". و تتناول دراسة "آنيتا" (Anita,٢٠٠٧) هذه الظاهرة من خلال دراستها لتبني الأسر الأمريكية لأطفال مهجورين في الصين، عبر اتفاقات بين الدولتين الأمريكية والصينية لتنظيم هذا النوع من التبني. ففي عام ١٩٨٨م عقد اتفاق دبلوماسي بين أمريكا والصين سمح للأمريكيين بتبني أطفال من الصين. وتشير إحصائيات التبني المعتمدة للسنوات المالية ١٩٨٨-٢٠٠٤ إلى أن ما مجموعه ٤٧٥٠١ تأشيرة هجرة إلى أميركا قد صدرت لـــ "أيتام" صينيين. هذه الفئة من الأطفال الصينيون الذين جرى تبنيهم

بمواطنين أميركيين منذ عام ١٩٨٨ تشمل في الغالب فتيات رضعا أو أطفال صغار بدأوا لتوهم تعلم المشي، وبعضهم فتيان أطفال بأنواع مختلفة من الإعاقة والعيوب الخلقية المختلفة. الأسر الريفية تؤكد على تجاه أبنائها وبناتها على إنجاب ابن واحد على الأقل ليحمل اسم العائلة بسبب مفهوم تقليدي مفاده أن الابن يمكن أن يساهم في دخل الأسرة ورعاية الوالدين عند بلوغهما سن الشيخوخة. وترحب معظم الأسر بالابنة الواحدة، أما الابنة الثانية فيتم التخلي عنها وهجرانها في كثير من الأحيان، مما يحولها لطفلة متاحة للتبني الأجنبي.

عرضت الصين للآباء العزاب والآباء كبار السن في أمريكا فرصة فريدة لم تكن تتوافر عادة في التبني المحلي. كما الآباء الأمريكيين الذين كانوا مُتبنين وهم أطفال انجذبوا إلى الصين لأنهم كانوا يعتقدون بصدق أنهم كانوا ينقذون حياة الأطفال. قبل الآباء بسهولة شروط الحكومة الصينية للتبني، بما في ذلك شرط السفر إلى الصين، والإقامة هنالك لما يقرب من أسبوعين لاستكمال عملية التبني، ومنحة نقدية لدور الأيتام، ووعد للحكومة الصينية بتوفير الرعاية للطفل. ورغم الكلفة والرحلة غير المريحة إلى الصين لمعظم الأمريكيين بالتبني، إلا إن تنظيم الحكومة الصينية للأمر وإشرافها عليه وعدم تلوث سمعة المسئولين الحكوميين بممارسات فاسدة متصلة بهذه الظاهرة جعل الصين خياراً مرغوباً. إذ هناك روايات عديدة في وسائل الإعلام الغربية منذ عام ٢٠٠١ حول ما يعانيه موضوع تبني الأطفال في بلدان آسيا الأخرى، لا سيما كمبوديا وفيتنام، من فساد يتورط فيه المسئولون عن التبني في تلك البلدان. لذا، توافد الأمريكان إلى الصين لتبني الأطفال عبر الحدود الوطنية بأعداد أكبر، تحديدا لأنهم اعتبروا ذلك خيارا آمنا، وذلك نظرا للخطوات التي اتخذتها الحكومة الصينية لضمان أن كل طفل

متاح للتبني بطريقة قانونية. ويجدر بالذكر أنه وبرغم الثقة بتنظيم الحكومة الصينية وأساليبها في أدارة هذه الظاهرة إلّا أنه توافرت مؤخراً أدلة متزايدة على أن في الصين أيضا حلقات للاتجار في الأطفال الرضع وأن هذه الممارسات المجرّمة ليست ظاهرة حديثة هناك.

تنتهي عمليات التبني في داخل الصين، وينعم الوالدان براحة البال التي تأتي بسبب إنهاء إجراءات التبني بين الحكومتين قبل أن تغادر الأسرة الجديدة الصين، ولا يكون هناك أبدا تعامل مع الوالد بالميلاد حيث إن جميع الأطفال المتاحين للتبني للأجانب تصنفهم الصين رسميا بأنهم "مهجورين". ويرد بيان في الأوراق المقدمة للآباء بالتبني تفيد متى وأين تم التخلي عن الطفل وأن دار الأيتام عملت مع مسئولي الشرطة في محاولة لتحديد والدي الطفل المتخلي عنه.

تناولت دراسة "آنيتا" عددا من القضايا والمشاكل الرئيسية التي ظهرت في تاريخ التبني عبر الحدود الوطنية من الصين. واستنادا على بيانات مستمدة إلى حد كبير من وسائل الإعلام والتقارير الحكومية، فإن التعريف عبر النشرات الإعلامية بشأن الصين المقدمة للآباء المحتملين تشدد على ضرورة الحساسية الثقافية إلى درجة أكبر بكثير مما توحي لأي دولة مضيفة أخرى للتبني عبر الحدود الوطنية باعتبارها فرصة فريدة من نوعها لتربط بين البلدين سياسيا. ويدرك الآباء المحتملون أن هذه الشروط تعني أن الأطفال أصبحوا تحت وصاية الدولة الصينية وليس هناك احتمال أن يظهر أحد الوالدين بالميلاد في اللحظة الأخيرة للطعن في التبني. ويضيف الباحث أن حكومة الولايات المتحدة هي التي تحدد الأسلوب والوتيرة للكيفية التي تخاطب من خلالها جميع وكالات التبني المرخصة وتقدم للآباء المحتملين المعلومات والبيانات عن شروط التبني

والإجراءات المطلوبة في الصين. وعلى الضفة المقابلة، يصنف القانون الأمريكي الأطفال الذين تم تبنيهم من دول أجنبية باسم "الأيتام" إذا لم يكن لديهم والدين أو أسرة مباشرة للعناية بهم.

يتعاقد الآباء الأمريكيون مع دور الأيتام الصينية في المحافظات عن طريق وكالات التبني لتبني الطفل. أحد الوثائق التي تقدم إلى الوالدين بالتبني هو بيان بشأن طفل المعروض للتبني، متضمنا معلومات حول متى وأين تم التخلي عن الطفل. ويجب على كل مدير دار للأيتام أن يشهد أيضا بأن العاملين في دار الأيتام قاموا مع مسئولي الشرطة المحلية بإجراء بحث عن والدي الطفل، إن كان الطفل مجهول الأبوين، ولم يتقدم أحد. وعلى الرغم من أن التبني عبر الحدود الوطنية من الصين عملية مستمرة في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٨ وأن العديد من التقارير الإخبارية قد ظهرت في الصحف الوطنية والمحلية عن تدفق عشرات الآلاف من الصينيين الأطفال، كان هناك القليل جدا من التغطية في الصحف الصينية حول التبني الخارجي للأطفال الصينيين في معظم عقد التسعينيات.

تعليق ختامي:

تتعدد القضايا والمشاكل ذات العلاقة بظاهرة الأطفال المُتخلى عنهم، سواء داخل الثقافة الواحدة أو بين الثقافات أو حتى داخل المجتمع الواحد عبر التاريخ. وربما بسبب هامشية هذه الفئة أو قلتها في المجتمعات المنتجة للمعارف الاجتماعية، فإن الدراسات حولها قليلة نسبياً. لكن وبرغم هذه القلة، شاهدنا في الدراسات المُستعرضة أعلاه تبايناً في القضايا المُعالجة والمنهجيات والرؤى النظرية. ويتضح من الدراسات المُستعرضة في هذه الورقة مدى تأثير الحالة

السوسيو-اقتصادية للمجتمع على مشاكل فئة الأطفال المُتخلى عنهم. ففيما تمحورت مشاكل هذه الفئة في المجتمعات الغربية الغنية حول الهوية ومستوى الرعاية داخل الدور والحقوق القانونية، اتضح أن مشاكل أكثر تعقيداً وصعوبة تجابه نظريتها في المجتمعات الأقل دخلاً، كما في بوليفيا وسيراليون وموزمبيق وتايلند وغيرها من المجتمعات النامية. يبقى أن تقوم مسوح نظرية أخرى بتقصّي التطور التاريخي للتعامل المجتمعي مع ظاهرة المُتخلى عنهم عبر الحضارات والمجتمعات والأديان ونشوء تنظيم الدور الإيوائية والتباين بين المجتمعات في التناول التشريعي-الديني / أو القانوني-العلماني في التعامل مع هذه الفئة.

* * *

المراجع

-Agnelli, S (1986). Street Children: A growing Urban Tragedy. London: Weiden Field and Nicholson .

-Anita, Andrew, (2007). China's abandoned children and transnational adoption: Issues and problems for U.S-China relations, Adoption agencies, and adoptive parents. Journal of women's history: 19.1 (2007): 123-131, 249 .

-Baker, Rachel and Catherine Panter-Brick, (2000). "A comparative perspective on children's careers and abandonment in Nepal", in Abandoned children, (eds), by Catherine panter and Malcolm T. Smith, Cambridge University Press, U.K .

-Brouskou, A (1997). The institution of fosterage in western European countries. In T. Yannakou (ed), children in New Family Environments (in Greek), AgiosDemetrios Health Centre: Thessaloniko, pp.103-111.

-Charnley, Helen, (2000). "Children separated from their families in the Mozambique war", in Abandoned children, (eds), by Catherine panter and Malcolm T. Smith, Cambridge University Press, U.K .

-Firpo, Christina, (2010). "Crises of Whiteness and Empire in colonial Indochina: The removal of abandoned Eurasian children from Vietnamese Milieu, 1890-1956. "Journal of Social History. Spring 2010.

-Gledhill, Jim (2010). Coming of Age in Uniform: The foundling hospital and British Army Bands in the Twentieth Century. Family and community History, Vol. 13/2, November, 20/6.

-Graburn, N.H (1983). Tourism and prostitution, Annals of Tourism Research 10, no.3, 437-442.

-Huang, C et al. (2004). A comparative analysis of abandoned street children. and formerly abandoned street children in La Paz, Bolivia. Arch Dis Child, ;89:821–826.

-Jacobs, N. (1971). Modernisation without development, New York, Praeger .

-Lusk, M.W., Peralta, F. and Vest, G. (1989). Street Children of Juarez: a field

study. International social work 32: 289-302 .

-Mohd, Azizah, (2006). "Abandoned Child's Right to Identity and Protection in Malaysia", US-China Law Review. Vol. 8:389.

-Montgomery, Heather (2000), "Abandonment and Child Prostitution in Thai Slum community", in Abandoned Children (eds) by Catherine Panter and Malcolm T. Smith, Cambridge University Press, U.K .

-Mullender, A. et al. (2005). I have no beginning and no end: The experience of being a foundling. In Megahead Hamido, Family Foster Care for Abandoned Children in Egypt, Journal of Sociology & Social Welfare.

-O'Donovan, K. (2000). Interpretations of children's idntity rights. In Megahead Hamido, Family Foster Care for Abandoned Children in Egypt, Journal of Sociology & Social Welfare.

-Sanger, C. (2006). Infant Safe Haven laws: Legislating in the culture. Columbia Law Revie (106 (4.((

-Viazzo, P.P., Bortolotto, M. and Zanotto (1994). Child care, infant mortality and impact of legislation: the case of Florence's foundling hospital (1840-1940), community and change 9: 243-269 .

-Viazzo, Pier Paolo & others (2000). "Five centuries of foundling history in Florence: Changing patterns of abandonment, care and mortality, in Abandoned children, (eds), by Catherine panter and Malcolm T. Smith, Cambridge University Press, U.K .

-Voutira, Eftihia and Aigli Brouskou, (2000). "Borrowed children in the Greek civil war", in Abandoned children, (eds), by Catherine panter and Malcolm T. Smith, Cambridge University Press, U.K.

-Walker, Ashley and Jody Early, (2010). We have to do something for ourselves": Using protovoice and participatory action research to assess the Barriers to caregiving for abandoned and orphaned children in Sierra Leone. International Eletronic Journal of Health Education, 2010; 13:33-48 .

-Wallace, W. (1987). First Hand: Children in Crisis. Children First, 4, 11-12 .

* * *